The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 9,N.4, PP 390-413
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 9، العدد 4، 2017 ص ص 390- 413

The fluctuation of the of Iraq Dinar in the Economic growth for the period (1990-2015)

ممارسات المحاسبة المالية في المشاريع الصغيرة (المشاكل التحديات)

(*) د.علاء الدين عبدالوهاب

Abstract

This paper explores the financial accounting practices adopted by small-scale enterprises operating in Sultanate of Oman - Muscat Governorate by analyzing a sample of units consisting of retail shops, manufacturing firms and suppliers of various services through administration of structured questionnaires. The study identifies that most of the investigated enterprises do not adhere to the financial accounting rules laid down by the different factors influencing the non-adherence to properly lay down accounting rules by the small-scale units. The findings reveals that most of these small-scale in bookkeeping, cost computation and compilation, and time management in maintaining financial records, which in turn affects the adoption of proper financial accounting guidelines by these business units.

(*)جامعة جيهان.

المستخلص:

تستكشف هذه الورقة تطبيقات المحاسبة المالية في المشاريع الصغيرة في سلطنة عمان / محافظة مسقط عن طريق استبانة وزعت على عينة مكونة من 50 منشأة تشمل محلات التجزأة، منشآت صناعية صغيرة، وموردين لمختلف الخدمات. وقد اظهرت نتائج الدراسة بان غالبية هذه المنشآت التي تم استطلاعها لاتلتزم بقواعد المحاسبة الواجب الالتزام بها والمحددة من قبل السلطات الحكومية المختصة والتي بدورها تؤثر على الاعتماد على قواعد المحاسبة المالية الملائمة، وبناء على ذلك فانه سيتم اجراء محاولة لتحليل العوامل المختلفة التي تؤثر على عدم التزام هذه الوحدات للقواعد المحاسبية بشكل واضح وصحيح وهي النقص في معرفة نظام مسك الدفاتر والسجلات، احتساب التكلفة، وادارة الوقت، المحافظة على السجلات المالية.

المقدمة:

برز دور المشاريع الصغيرة كمحرك للنشاط الاقتصادي في العيد من دول العالم حيث يولد العديد من الوظائف خاصة تلك الوظائف ذات المهارة المنخفضة، وتمثل المشاريع الصغيرة حافزا ومحركا للمشاريع المتوسطة والكبيرة حيث انها تجهزها بالمواد الخام، ولكي تعمل المشاريع الصغيرة بمسؤولية وفاعلية فانها بحاجة إلى اعتماد وسيلة فعالة لتسجيل المعلومات والبيانات المالية عن طريق المحافظة على دفاتر وسجلات مالية ملائمة يتم التوجيه بها من قبل السلطات الحكومية المختصة بهدف تحفيز فاعلة القرارات المالية (Abbot 1978) ويلاحظ بان اعمال المشاريع الصغيرة تواجه صعوبة الاستمرار في السوق بسبب منافستها من قبل المنشآت الكبيرة والاستيراد مما تجبر الكثير من اصحاب المشاريع الى غلق أعمالهم بالاضافة إلى ذلك فان المشاريع الصغيرة تتميز بالقدرة الادارية المحدودة، والنقص في التدرج الاقتصادي، النقص في توحيد الصوت والتأثير في السياسة، والنقص في القدرات المالية، نقص في تكاليف البحث والتطوير (Morris 2007).

وتتركز الوظيفة الاساسية للمحاسبة بتسجيل وتصنيف وتفسير النتائج وايصال المعلومات إلى الاطراف المستفيدة منها بطريقة فعالة معبر عنها بالنقود بهدف اتخاذ القرار المناسب بشأن تلك المعلومات، كما أن الغرض الرئيسي للنظام المحاسبي توفير بيانات ومعلومات مالية لكافة الاعمال لاستخدامها كوسيلة مساعدة في إدارة العمليات التجارية فإن

العمل يحتاج إلى دفاتر وسجلات محاسبية تعكس المعاملات التي تقوم بها الوحدة لضمان المحافظة على تقدمه، والدفاتر المحاسبية تساعد أطراف الملكية في تقييم عوائد استثماراتهم المستخدمة حيث ان نجاح اي عمل تجاري يعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الموارد على نحو فعال.

أولآ: الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة

أ- الدراسات السابقة

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية المجتمعات فقد اهتم العديد من الباحثين في لعقد الأخير من القرن الماضي بدراسة هذه المشروعات، ويمكن أن نذكر منها :

1- **دراسة ربيعة** سلمان 1998 حيث عرضت الباحثة لأوضاع الصناعات الصغيرة وخصائصها و المشكلات التي تعاني منها في قطاع الغزل والنسيج في سوريا. واهتمت بالسبل الكفيلة بدعم هذه الصناعات وتوسعها بغية الاستفادة من مزاياها لمصلحة الاقتصاد الوطني السوري. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع تعريف رسمي محدد للصناعات الصغيرة تلتزم به جميع الأجهزة والمنظمات والهيئات الموكل إليها مهمة تنمية وتطوير هذه الصناعات. بالإضافة إلى ضرورة دعم الدولة لهذه الصناعات وذلك للحفاظ عليها بسبب أهميتها.

2- **دراسة البلتاجي** 2009 حيث عرض فيها لطبيعة المنشآت الصغيرة ومصادر تمويلها ومعايير نجاحها، ولأهمية هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عرض أيضاً لصيغ التمويل التقليدية للمنشآت الصغيرة وأهم المشكلات المصاحبة لهذه الصيغ، وقدم إطاراً مقترحاً لتمويل المشروعات الصغيرة من خلال.

3- **دراسة عزام،** سليمان (بعنوان المشكلات التمويلية في المشروعات الصغيرة في سوريا) حيث قام الباحث بعرض مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة وبين أهميتها، ثم قام بتحليل واقع المشروعات الصناعية في سوريا وأهم المشكلات التي تواجهها. وخلص إلى ضرورة إيجاد صيغة مصرفية جديدة للتعامل مع المشروعات الصناعية الصغيرة تقوم على أسس تختلف عن تلك التي يتم التعامل بها مع المشروعات الكبيرة. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في الأسس والتشريعات الضريبية المفروضة على هذه المشروعات وتقديم بعض الدعم الحكومي لها.

4- دراسة صليبي، سعاد المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق: شملت الحدود الزمانية للدراسة الفترة 2000-2010 لكافة محافظات العراق بإستثناء محافظات إقليم كردستان وتناولت مفهوم وأهمية وخصائص الصناعات الصغيرة، إضافة إلى مثالب هذه الصناعات و مشكلاتها المختلفة بالتركيز على مشكلة التمويل في هذه الصناعات، كما تناولت تجارب بعض الدول في هذا الشأن، وخلصت عدم وجود تعريف دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة يمكن اعتماده والعمل بموجبه وإن المشروعات الصغيرة تشكل ما نسبته 95% من إجمالي المشروعات الصناعية في العراق أما المشروعات المتوسطة تشكل ما نسبته 5%، وإن نسبة العاملين في المشروعات الصغيرة شكل حوالي 16% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي لسنة 2010 في العراق لذلك لابد من توسيع هذه الصناعات لكي تستوعب عدد أكبر من الشباب العاطلين على العمل والذين لديهم الرغبة في العمل، كما تراجع دور المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في توظيف الايدي العاملة بعد عام 2003 بسبب انخفاظ عدد المنشأت الصناعية في تلك الفترة و تردي الوضع الامني وعدم توفر مستلزمات.

5- **دراسة القدومي :** تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات (لم يذكر سنة الدراسة)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أهمية المشاريع الصغيرة، واهم المعوقات التي تواجهها في الحصول على التمويل المطلوب من خلال دراسة ميدانية على عينة من أصحاب هذه المشاريع، حيث تم تحليل 568 استبانة حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها عدم كفاية مبلغ التمويل من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، فضلا عن قيام هذه المؤسسات الممولة بالتشدد في طلب الضمانات مقابل الموافقة على القرض، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات فائدة القروض وقد اوصت على ضرورة قيام مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير كامل مبلغ التمويل المطلوب لضمان نجاح المشروع وتسديد أقساط القرض، وضرورة تفعيل دور الحكومة في ضمان هذه القروض من قبل مؤسسة مختصة بضمان القروض، بالإضافة إلى قيام البنوك التجارية بتأسيس صندوق خاص لتمويل المشاريع الصغيرة وبمعدل فائدة منخفض.

6- **دراسة المحار** في 2014هدفت هذه الدراسة إلى مدى تطبيق نظام المعلومات المحاسبية في المنشآن الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية الى التعرف على قدرته في أُبات الامكانات المالية،

وقد جمعت هذه الدراسة بين الجانب النظري من خلال اقتراح تنموذج لنظام المعلومات المحاسبي يتكون مقومات أهداف المحاسبة ومعاييرها ومدخلات، ومعالجات، ومخرجات ورقابة، بالاضافة إلى الاسلوب الميداني من خلال اختبار فروض الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين مقومات نظام المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة عنها في المتوسطة، الا ان ذلك لم يؤثر على قدرة النظام المحاسبي في اثبات القدرات المالية لتلك المنشآت والتقرير عنها (عبد الرحمن بن أحمد المحافي، تطبيق نظام المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة / دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية المجلة العربية للمحاسبة، المجلد السابع عشر، يونيو 2014 ص ص 9- 35).

ب- **مشكلة الدراسة** :

استنادا لما تم ذكره في مقدمة الدراسة فان مشكلة الدراسة تظهر من خلال طرح التساؤلات التالية :

1- ما هي السجلات والدفاتر المحاسبية التي تحتفظ بها المنشآت الصغيرة في سلطنة عمان حسب القوانين (قانون الشركات، وقانون ضريبة الدخل).
2- ما هي الصعوبات / المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة عند الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المحاسبية الملاءمة.
3- ما هي الصعوبات / المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة عند الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات المحاسبية الملاءمة.

ت- **فرضيات الدراسة** :

على ضوء التساؤل الاول المطروح في مشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضية الصفرية الاولى وكما يلي:

H0-1 تحتفظ المشاريع الصغيرة بسجلات ملائمة لكافة المعاملات المالية التي تقوم بها، يقابلها الفرضية البديلة التاليةH1 ان المشاريع الصغيرة لاتحتفظ بسجلات ملائمة تعكس كافة المعاملات المالية التي تقوم بها.

ولغرض معرفة ما إذا كانت المشاريع الصغيرة تواجه صعوبات او مشاكل عند الاحتفاظ بسجلات ودفاتر منظمة فقد تم صياغة الفرضية الصفرية الثانية وكما يلي:

H0-2 لاتوجد صعوبات ومشاكل في المشروعات الصغيرة عند الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات الملائمة مقابل الفرضية البديلة H1

توجد صعوبات ومشاكل في المشروعات الصغيرة عند الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات الملائمة.

اما الفرضية الصفرية الثالثة فقد تم صياغتها لمعرفة ما إذا كانت هناك مشاكل ومعوقات تواجه عمليات المشروعات الصغيرة عند الاختفاظ بالسجلات والدفاتر المحاسبية الملائمة وكما يلي:

H0-3 لاتوجد مشاكل / تحديات تواجه عمليات المنشآت الصغيرة لدى الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات مقابل الفرضية البديلة H1 توجد مشاكل / تحديات تواجه عمليات المنشآت الضغيرة لدى الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات.

ث- **أهداف الدراسة**:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- محاولة الوصول إلى ما إذا كانت الشاريع الصغير تتفظ بسجلات ودفاتر محاسبية ملائمة تتفق مع نصوص القوانين والانظمة العراقية.
2- تحديد ما هية الصعوبات والتحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة لدى احتفاظها بالدفاتر والسجلات المحاسبية المنظمة لغرض اتخاذ القار المناسب
3- محاولة إيجاد بعض الصيغ التمويلية أو الاستثمارية التي تسهم في حل مشكلات المشروعات الصغيرة لدى احتفاظها بالدفاتر والسجلات المنظمة لغرض اتخاذ القرار بما يضمن بقاءها واستمرارها.

ج- حدود الدراسة:

اجريت هذه الدراسة في ظل القيود التالية :

1- إن هذه الدراسة تهتم بالدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسكها المشروعات الصغيرة بغض النظـــر عـــن انتمائها إلى قطاع معين .
2- الصعوبة البالغة في الحصول على المعلومات من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة المختارة في الحالة العملية وانعكاس ذلك على دقة البيانات المحصلة.

ح- **منهجية الدراسة**:

تعتمد هذه الدراسة في الجانب النظري منها على المنهج الوصفي وتحليل مضمون الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، وتحليل الواردة في المراجع المختصة ولدى الهيئات ذات الصلة . أما في الجانب العملي فقد تم الاعتماد على دراسة ميدانية لعينة من

المشروعات الصغيرة في محافظة – مسقط بموجب استمارة استبانة تم تصميمها وزعت على عينة من المشروعات الصغيرة بلغت 51 مشروع.

ثانيا :- مفهوم المنشآت الصغيرة ونظم مسك الدفاتر والسجلات والمعوقات التي تواجهها

مفهوم المشروعات الصغيرة:

تباينت آراء المختصين حول تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة تمييزاً لها عن المشروعات الأخرى (الكبيرة، الحرفية، اليدوية،...) على الرغم من أن مفهوم المشروعات تحكمه معايير من حيث الصفات النوعية التي توضح الفروق الاساسية بين الاحجام المختلفة للمشروعات مثل نمط الادارة والملكية والفنون الانتاجية المتبعة في الانتاج، كما تم الاخذ بالمؤشرات الكمية مثل العمالة وراس المال ورقم الأعمال ولم يتفق على كافة الابعاد والفروقات بين مختلف المنشآت أو البلدات ذات المستويات المتفاوتة من التنمية (storey 1994)فحسب قانون العمل الاسترالي لسنة 2009 فان المنشأة الصغيرة هي تلك المنشأة التي تضم 15 عامل (Chhabra Kawalpreet Singh and Pattanayak JK 2014)، في حين ان تعريف الاتحاد الاوروبي فان المنشأة الصغيرة هي تلك المنشأة التي تضم 50 عامل ،وفي اميركا يقصد بالمنشأة الصغيرة هي تلك المنشأة التي تضم أقل من 250 عامل مؤهل للعمل في برامج الاعمال المتعددة في المنشآت الامريكية. وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10 – 50) عاملاً. أما البنك الدولي فيصنف المشاريع التي يعمل فيها اقل من (10) عمال بالمشاريع المتناهية الصغر والتي يعمل فيها ما بين (10 – 50) عامل بالمشاريع الصغيرة وتلك التي يعمل فيها ما بين (50 – 100) عامل بالمشاريع المتوسطة، وفي سلطنة عمان حدد القرار الوزاري رقم 12-2/1م بان المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

نوع المشروع	عدد العمال	المبيعات السنوية
متناهي الصغر	4-1	حتى 25,000 ريال عماني
صغير	9-5	250,000 – 25,000 ريال عماني
المتوسط	99-10	1,500,000 – 250,000 ريال عماني

وهناك ابعاد اخرى للمنشآت الصغيرة تحدد على ضوء راس المال المستثمر في المشروع، حجم المشر وع، ملكية وإدارة المشروع، توزيع المنتج، الامكانات المتاحة للمشروع، المستوى التكنولوجي المستخدم، الشكل القانوني للمشروع، وتتميز المنشآت الصغيرة بسهولة التاسيس، لعدم حاجتها راس مال كبر او تكنولوجيا متقدمة، بالاضافة إلى قدرتها على الانتاج والعمل في المجالات الصناعية والخدمية المتنوعة، وقدرتها على التكيف مع الاوضاع والظروف المحلية التي قد لا تتوافر بها مرافق متطورة للبنية الاساسية، كما تتميز بقدرتها على الاستفادة من المواد الخام المتوفرة ومنتجات الصناعة الاخرى، وتكمن الاهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات النامية حيث تزايد ادراك الدول بمختلف درجاتها الاقتصادية باهمية المنشآت الصغيرة من حيث قيامها بدور حيوي ومؤثر في عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة وقدرتها على الابتكار والتجديد، وفعالية الاستثمار فيها من خلال استجابتها للتغيير وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.

وقد عرفت وكالة التنمية الدولية الدانمركية (دنيدا) المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم من 6- 15 عامل، أما منظمة العمل الدولية فعرفت المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت، كما بذلت محاولات من قبل المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (S B A)لتعريف المشروع الصغير، إذ عدته شركة يتم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية، وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة. وترى لجنة التنمية الاقتصادية (C E D) وهي منظمة متميزة بالبحث العلمي بأن

المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يتميز بخاصيتين من الخواص الخمس التالية

1- يديره أصحابه بشكل أساسي وبصورة مستقلة .
2- يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير .
3- يكون محلياً إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها.
4- له حجم صغير نسبياً من حيث رقم الأعمال وفي الصناعة التي ينتمي إليها
5- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه:

مشاكل المشروعات الصغيرة:

تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات متعددة، وإن بعض هذه المشكلات ناجمة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الذي يحتضن هذه المشروعات سواء ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وضعف ميل الأفراد للادخار والاستثمار، وشح الموارد المحلية إضافة إلى مشكلات أخرى متفرقة .

ويمكن تصنيف المشكلات التي تؤثر في المشروعات الصغيرة ضمن مجموعتين ترتبط المجموعة الأولى بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المشروع وهي مجموعة المشكلات الخارجية. أما الثانية فهي مشكلات داخلية وترتبط بالتوجهات العامة لسياسات المشروع ويمكن معالجتها من قبل إدارة المشروع .وسوف نسلط القليل من الضوء على بعض هذه المشكلات :

1- **التمويل :** وهي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المشروعات، إذ أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصوله على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المشروعات، فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله .
2- **المواد الأولية :** تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك المشروعات على المواد الأولية المستوردة فضلاً عن المحلية بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة عند ارتفاع أسعار المستوردات فيصعب على هذه المشروعات الحصول على كميات كبيرة.

3- **العمالة الماهرة :** يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصغير، إذ لايمكن تجاوزها بسهولة مع أن إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الإمتيازات كالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحي....

4- **الكفاءات الإدارية والفنية :** تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العمل، وتفتقر المشروعات الصغيرة للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية والتنظيمية والتخزينية .

5- **التسويق :** يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان، ودخول الأفراد، والسلع المنافسة وهذه الأمور غائبة عن اهتمام المشروعات الصغيرة إضافة لعدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج، واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها .

6- الا**نتماء :** تعاني المشروعات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها وقد يكون سبب ذلك سعة انتشارها وتباعد أمكنتها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة، وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الإمتيازات والتسهيلات لا بل أن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق والترحيل

7- **الضرائب والرسوم :** تتأثر المشروعات الصغيرة بالضرائب والرسوم أكثر مما تتأثر بها المشروعات الصغيرة بسبب شمول هذه الأخيرة بأنظمة الحوافز والإعفاءات والتسهيلات والدعم، وهذه الضرائب والرسوم هي في نهاية المطاف تكلفة فتزداد بالتالي التكاليف الكلية وهذا الشيء يؤثر على الأرباح .

8- **ازدواجية الإجراءات :** تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الاقتصادية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دائرة الجودة والمقاييس...) وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية، مما يعني خلق مشاكل تنظيمية مختلفة داخل تلك المشروعات .

9- **انخفاض الإنتاج :** هنالك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق

المواد الأولية، وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلاً عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع معدل دوران العمل .

10- **رداءة النوعية :** بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية الجيدة فضلاً عن صعوبات الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية .

11- **حوادث والأمن الصناعي**: بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضاً فضلاً عن العوامل النفسية والإجهاد الذي يصيب العامل إضافة إلى ظروف العمل القاسية .

12-**ارتفاع التكلفة** :حيث تفتقر هذه المشروعات إلى أنظمة السيطرة على التكلفة، وهي تنظر إلى زيادة الأجور كسبب رئيسي للتكلفة المرتفعة وللأسعار العالية ولا تأخذ مستلزمات الإنتاج الأخرى بعين الاعتبار .

13-**عدم وجود نظام للمعلومات** : فاتخاذ القرار يتم غالباً وفقاً لقنا عات شخصية نظراً لعدم توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المشكلة التي يتخذ حيالها القرار علاوة على عدم استخدام الانترنت ووسائل الاتصال المتطورة .

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة:

يمكن لأصحاب المشروعات الصغيرة الحصول على التمويل اللازم من خلال المصادر التالية :

1- **حصص رأس المال :** من مدخرات شخصية وهي غالباً غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار في الدول النامية، كما يمكن اللجوء للاقتراض من العائلة والأقارب والأصدقاء وهذا أيضاً مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل هؤلاء في شؤون المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة واقتسام الأرباح .

2- **الاقتراض:** من البنوك ومن المؤسسات المالية الأخرى، وهذه لا ترغب في منح المشروع الصغير الائتمان بسبب المخاطر المرتفعة المصاحبة لهذا النوع من التمويل فكثيراً ما يتم إهمال طلبات التمويل المقدمة من صغار رجال الأعمال، إن هذا التمويل لا يزيد في أحسن حالاته عن 2% في البلدان النامية، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تمويل القرض الصغير و فقد أظهرت دراسة أجريت في الفلبين أن تكاليف المعاملة المصرفية في تمويل المشروعات

الصغيرة بلغت 2,5-3% من قيمة القرض مقابل 5،% للقروض الممنوحة للمشروعات الكبيرة، ولذلك تلجأ المشروعات الصغيرة إلى المرابين وتجار النقود، وهذا أمر له العديد من المشاكل، وثمة إمكانية لاقتراض الأصول الثابتة من تجار الأصول الثابتة وهذا يزيد تكلفة التمويل بشكل كبير قد يصل إلى أكثر من 40%.

3- **الائتمان التجاري :** إن تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي إضافة إلى أن المورد سوف يزيد من السعر في حال عدم الدفع النقدي .

4- **التمويل التأجيري :** إن هذا النوع من التمويل يصبح محدود الأهمية نظراً لأنه لا يفيد إلا في استئجار الأُصول الثابتة.

5- **السوق المالي :** وهذا المصدر محفوف بالعديد من المخاطر والمشاكل، ويصبح مرتفع التكلفة في حالة التمويل الصغير.

مسك الدفاتر والسجلات في سلطنة عمان والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة

بالرجوع إلى القوانين والانظمة والتعليمات التي تعالج مسك الدفاتر والسجلات نجد المواد من 28- 36 الواردة في مفهوم التاجر والسجلات التي يجب مسكها وكما يلي:

المادة 28 يجب ان يمسك التاجر على الاقل الدفترتين الآتيين:

1 - دفتر اليومية ويجب ان يقيد فيه يوما فيوما جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى مشروعه التجاري وان يقيد بالجملة شهرا فشهرا مسحوباته الشخصية .

2- دفتر الجرد الذي يتعين تنظيمه مرة على الاقل في كل سنة .

وعلى التاجر ان يحتفظ بصورة مطابقة للأصل من جميع المراسلات والبرقيات التى يرسلها لأعمال تجارته، وكذلك يحتفظ بجميع ما يرد اليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات التي تتصل بأعمال تجارته . ويعى من هذه الالتزامات الأفراد الذين يزاولون حرفة بسيطة او تجارة صغيرة المنصوص عليهم في المادة 20 من هذا القانون، والتجار الذين لا يزيد رأسمالهم على عشرة آلاف ريال عماني .

المادة 29 تقيد في دفتر الجرد تفاصيل البضاعة الموجودة عند التاجر في آخر سنته المالية، او بيان اجمالي عنها اذا كانت تفاصيلها واردة في دفاتر وقوائم مستقلة، وفي هذه الحالة تعتبر هذه الدفاتر والقوائم جزءا متمما للدفتر المذكور. كما تقيد بدفتر الجرد صورة من الميزانية العامة للتاجر في كل سنة مالية مالم يخصص لها دفتر خاص .

المادة30 يجب ان تكون صفحات الدفاتر التجارية مرقمة وخالية من أى فراغ او كتابة في الحواشي او محو او تحشير، ويتعين على التاجر عند انتهاء صفحاتها وفي نهاية كل سنة مالية تقديم هذه الدفاتر للتأشير عليها بذلك وأن يقدم تقريرا يشتمل على الحساب الختامي والميزانية العامة. ويصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتحديد الجهة المختصة بالتأشير على الدفاتر التجارية والأجراءات اللازمة لذلك .

المادة 31 على التاجر وورثته الاحتفاظ بدفتر اليومية ودفتر الجرد مدة عشر سنوات بعد اقفالهما. ويجب عليهم كذلك حفظ المراسلات والمستندات والصور المشار اليها في المادة 28 لمدة خمس سنوات.

المادة 32 للمحكمة عند نظر الدعوى ان تقرر، من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم، ابراز الدفاتر والأوراق التجارية للاطلاع عليها واستخلاص ما ترى استخلاصه منها فيما يتعلق بموضوع الدعوى.

المادة 33 تكون الدفاتر التجارية الالزامية حجة لصاحبها التاجر ضد خصمه التاجر اذا كان النزاع متعلقا بعمل تجاري وكانت الدفاتر منتظمة حسب القواعد المتقدمة. وتسقط هذه الحجة بالدليل العكسى، ويجوز ان يؤخذ هذا الدليل من دفاتر الخصم التجارية المنتظمة .

المادة 34 الدفاتر التجارية الالزامية منتظمة كانت او غير منتظمة، حجة على صاحبها التاجر فيما اذا استند اليها خصمه تاجرا كان او غير تاجر، على ان تعتبر القيود التي في مصلحة صاحب الدفتر حجة له ايضا .

المادة 35 اذا طلب احد الخصمين التاجرين الاعتماد على ما في دفاتر خصمه التاجر وامتنع خصمه عن تقديمها بغير عذر مقبول اعتمد القاضى قول الطالب بيمينه .

المادة 36 الدفاتر التجارية الالزامية حجة لصاحبها التاجر ضد خصمه غير التاجر بصدد الديون الناشئة عما يورده التاجر لعميله . وتسقط هذه الحجة بالدليل العكسي.

عالج قانون ضريبة الدخل على الشركات رقم 47 لسنة 1981 بمواده الـ 54 مادة كافة الأمور التي تتعلق بالضريبة ومن ضمنها المشاريع الصغيرة حيث تصت الفقرة 1 من المادة 8 من القانون على فرض الضريبة على (ارباح او مكاسب من أي نشاط)، كما ان الفقرة 4 من نفس المادة نصت على (أي مبالغ معتبرة كأنها دخل تحت هذا القانون)، اما الفقرة 5 فقد نصت على (أي دخل من أي مصدر اشترطت السلطة)، أما الفقرة 1 من المادة 12 نصت على احتساب الدخل الخاضع للضريبة طبقا لأحد الطرق المقبولة عموما في

المحاسبة على شرط ان يتم إتباع نفس الطريقة وبصفة مستمرة، كما يجي اتباع اساس الاستحقاق في المحاسبة وبموجب ذلك فأن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها اعتبرت من التكاليف الواجبة الخصم وهو ما جاءت به الفقرة ج من المادة 13 من القانون. كما اعتبر في حكم التكاليف الرواتب وما في حكمها المدفوعة للشركاء المتفرغين لإدارة الشركة وفق الشروط والحدود والنسب الصادرة من قبل الوزير المسؤول عن الشؤون المالية، مع استثناءات للبعض على شرط تقديم طلب لأمين عام الضرائب. ويجوز للشركات ان تتخذ سنة مالية للتحاسب الضريبي غير السنة المالية التي تنتهي في 12/31/، كما يجوز للشركة اعداد حساباتها لفترة محاسبية تقل عن 12 شهر وذلك في السنة الاولى ن كما يجوز لها أعداد حساباتها لفترة تزيد عن 12 شهر وبحد أقصى لايزيد عن 18 شهر في حالة تصفية الشركة. اما الفقرة 5 من الماة 12 فقد نصت (على كل شركة الإحتفاظ بكل سجل وبكل ستند يلزم لتوضيح أي قيد في ذلك السجل لفترة لاتقل عن 10 سنوات تالية للفترة المحاسبية التي يتعلق بها ذلك السجل او المستند. ويجوز للشركة ان تخضع دخلها الخاضع للضريبة غذا كانت سجلاتها ممسوكة بعملة اجنبية شريطة موافقة الوزير على ذلك.

كما عالجت المادة 14 من القانون خسارة الشركة حيث سمح المشرع بنقل الخسارة إلأى السنة التالية ولغاية 5 سنوات بعد نهاية السنة الضريبية التي تحققت فيها ، ولم يسمح المشع بنقل او خصم الخسارة التي تكبدتها الشركة خلال فترة اعفاء الشركة من الضريبة مع وجود استثناءات على هذه الفقرة لبعض الشركات مثل الشركات الصناعية وتصدير المنتجات والزراعة وتربية الحيوانات وصيد وتصنيع الاسماك والترويج للسياحة لفترة غير محددة شريطة صدور مرسوم سلطاي بذلك.

أما المادة 18 من القانون فقد نصت على وجوب اطلاع الامين العام للضرائب في الزمان والمكان المحددين بموجب اخطار كتابي على كافة الدفاتر والحسابات او قوائم الموجودات والالتزامات أو او اية مستندات اخرى يحددها الأمين العام للضرائب، كما يحق للأمين العام استجواب اي موظف مسؤول في الشركة بما يتعلق باي دخل او عن اي دخل لأية شركة أخرى أو اي معاملة لأوأمر يبدو له علاقة بمثل ذلك الدخل ولم يلاحظ الباحث أي اشارة إلى ما يشير إلى مسك السجلات بالحاسب الالكتروني، وعلى حد معلومات الباحث أنه من النادر ان نرى في سلطنة عمان مشروع صغير او متناهي الصغر

صغير يقوم بمسك حساباته يدويا حيث ان اغلب الشركات تنظم حساباتها اليا كما ان حكومة السلطنة قطعت شوطا كبيرا في مجال الحكومة الالكترونية للميزات التي يوفرها نظام مسك السجلات بالحاسب الالي، اما المادة 19 من القانون فقد نصت على انه يجوز للأمين العام بناء على موافقة الوزير وتعليماته الدخول إلى أي مكان خلال ساعات العمل الإعتيادية لغرض أي تحقيق يرى ضرورته بالنسبة للآتزام الضريبي، ايفاد ممثلها لزيارة محلات أعمال المكلفين للاطلاع على طبيعة هذه الإعمال وفحص الدفاتر والمستندات والمراسلات والاستفسار عن كل ماله علاقة بإعمال المكلف ونشاطاته وعلى المكلف أو من يقوم مقامه أو يعمل بمعيته أن يبدي التسهيلات اللازمة لانجاز ذلك والإجابة على جميع الأسئلة المتعلقة بتلك المهمة. وجلب ما يراه مهما من دفاتر أو مستندات أو مراسلات المكلف والاحتفاظ بها لأي فترة يراها مناسبة لغرض الفحص.

ولغرض ربط الجانب النظري بالجانب العملي فقد تم توزيع استبانة على اصحاب / ادارات المشروعات الصغيرة ومعالجتها

ثالثآ: الدراسة الميدانية:

بخصوص الدراسة الميدانية فقد تم اختيار محافظة مسقط كونها العاصمة حيث معظم الانشطة الاقتصادية تتركز فيها، وقد تم توزيع اكثر من 70 استمارة على اصحاب المشاريع الصغير والمتوسطة اما مباشرة، او عن طريق غرفة تجارة البصرة أو المصرف الصناعي العراقي حيث قسمت الاستبانة إلى اربعة اقسام هي:

1- نبذة عن المشروع.
2- الممارسة المحاسبية.
3- مشاكل الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية .
4- التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة عند الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية الملائمة.

وقد تم قياس المشاكل الذكورة في استمارة الاستبانة بموجب مقياس ليكرت الخماسي، وقد تم اختبار اسئلة الاستبانة بموجب معامل الفا كرونباخ الذي بلغ 0.640 وهي جيدة استادآ إلى المتوسط البالغ 0.60(Malhotra and Dash, 2011)، و تم استرداد 56 استمارة و قبول 51 استمارة من حيث اكتمال الاجابة على الآسئلة لغرض تحليل البيانات، وقد تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المستجيبين

باستخدام برنامج التحليل الاحصائى للعلوم الاجتماعية SPSS.

نتائج الدراسة:

يبين الجدول رقم (1) إن معظم المشاريع الصغيرة (67%) منها تحتفظ بنوع من سجلات معاملات الأعمال: فاتورة المبيعات 96%، سجل المدينين (96%)، سجل الدائنين (95%)، سجل النقدية (92%)، سجل المبيعات النقدية (88%)، سجل بطاقة المخزون (52%)، سجل الرواتب والأجور (49%)، سجل يومية المبيعات 75% ، سجل يومية المشتريات (48%)، مستند الدفع (43%)، وسجل كشف البنك (9%).

جدول 1

(السجلات المحاسبية المحتفظ بها من قبل المشاريع الصغيرة)

السجلات	تكرارات السجلات المحاسبية المحتفظ بها من قبل المشاريع الصغيرة كنسبة مئوية				
	اتفق بقوة	اتفق	محايد	لااتفق	لا اتفق بقوة
سجل المبيعات النقدية	49	39	12	0	0
فاتورة المبيعات	63	33	4	0	0
مستند الدفع	8	35	39	15	3
بطاقات المخزون	6	46	24	20	4
سجل النقدية	45	47	8	0	0
سجل يومية المبيعات	39	36	22	3	0
سجل يومية المشتريات	16	32	40	10	2
سجل الدائنين	59	35	6	0	0
سجل المدينين	56	40	4	0	0
سجل الرواتب / الاجور	9	40	33	14	4
سجل كشف مطابقة البنك	6	3	49	32	10
المتوسط	32	35	22	9	2

وقد تم احتساب معامل الاختلاف لبيان الفروقات في استخدام مستندات السجلات في المشاريع الصغيرة، حيث بين الجدول رقم 2 ان 32%

من المشاريع الصغيرة لها سجلات لاتلبي حاجة المشروع. وقد ظهر أعلى معامل اختلاف في سجلات المشاريف في سجل كشف مطابقة البنك بنسبة 32%. وهذا يعني ان جميع المشاريع الصغيرة تحتفظ بأُقل ستندات لكشف مطابقة البنك، تليها مباشرة سجل الرواتب والاجور بنسبة 31%، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان كافة المشاريع الصغيرة تحاول الاحتفاظ بافل ما يمكن من قوائم المبيعات، وسجل المدينين، وسجل الدائنين، وسجل النقدية، كما هو مبين في معامل الاختلاف لهذه السجلات المنخفض

جدول 2

(يبين الوسيط، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف كنسبة مئوية)

المستندات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)
سجل المبيعات النقدية	4.21	0.70	15
فاتورة المبيعات	4.56	0.48	12
مستند الدفع	3.22	0.88	24
بطاقات المخزون	3.26	1.04	32
سجل النقدية	4.36	0.61	13
سجل يومية المبيعات	3.11	0.80	26
سجل يومية المشتريات	3.43	0.81	25
سجل الدائنين	4.55	0.53	11
سجل المدينين	4.53	0.55	12
سجل الرواتب / الاجور	3.24	1.01	30
سجل كشف مطابقة البنك	2.49	0.81	31
المتوسط	3.72	0.75	21

أظهر الجدول رقم (2) أن 30% من المشاريع الصغيرة لديها سجلات رواتب ضعيفة وإن 21% من المشاريع تحتفظ بسجل كشف مطابقة البنك، وهكذا لبيقة السندات، وتحاول إدارات المشاريع الصغيرة الاحتفاظ بسجل يومية المبيعات النقدية، والمدينين، والدائنين حيث أظهر معامل الاختلاف لهذين السجلين 15%، و11% ، و12% على التوالي.

جدول 3
(الصعوبات / المشاكل التي تواجه المشروع لدى الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية)

الصعوبات/ المشاكل	مستوى التكرار الصعوبات/ المشاكل التي تواجه المشروع لدى الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية				
	اتفق بقوة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بقوة
النقص بالتعليم المحاسبي	11	65	20	0	0
عدم الرغبة	1	3	48	35	9
الوقت اللازم	30	40	12	9	3
الجهد المبذول	7	15	40	21	10
الكلفة المنفقة	22	63	11	1	0
الصعوبة في المحافظة على نظام على اساس قانوني	14	66	10	3	1
عدم القدرة على الدفع لموظفي المحاسبة	1	14	45	15	19
المتوسط	12	38	27	12	6

جدول 4
(الصعوبات / المشاكل التي تواجه المشروع لدى الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية)

الصعوبات / المشاكل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)
النقص بالتعليم المحاسبي	3.89	0.56	14
عدم الرغبة	2.39	0.71	29
الوقت اللازم	3.84	1.08	28
الجهد المبذول	2.85	1.06	37
الكلفة المنفقة	4.13	0.58	15
الصعوبة في المحافظة على نظام على اساس قانوني	3.95	065	16
عدم القدرة على الدفع لموظفي المحاسبة	2.51	1.01	39
المتوسط	3.37	0.81	25

جدول 5

(الصعوبات / المشاكل التي تواجه التجار لدى الاحتفاظ بالسجلات)

الصعوبات / التحديات	مستوى التكرار الصعوبات / التحديات التي تواجه المشروع لدى الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية				
	اتفق بقوة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بقوة
الخوف من فضح العاملات التجارية / المركز المالي	3	44	38	9	1
لايوجد الزام قانوني يفرض الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية	1	26	57	12	2
تجعل الشركة تدفع المزيد من الضرائب	33	53	7	0	0
الخشية من اختلاس موظفي المحاسبة	1	57	33	7	2
المتوسط	10	45	34	7	1

جدول 6

(الصعوبات / المشاكل التي تواجه التجار لدى الاحتفاظ بالسجلات)

الصعوبات / المشاكل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (%)
الخوف من فضح العاملات التجارية / المركز المالي	3.43	0.72	20
لا يوجد الزام قانوني يفرض الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية	3.09	0.68	21
تجعل الشركة تدفع المزيد من الضرائب	4.29	0.59	14
الخشية من اختلاس موظفي المحاسبة	3.45	0.71	20
المتوسط	3.57	0.68	19

إختبار الفرضيات:

لغرض اختبار فرضيات الدراسة فقد تم جمع البيانات وتقييمها من عينة الدراسة المكونة من 51 مشروع واختبارها بموجب اختبار Z . ولغرض اختبار ما غذا كانت المشاريع الصغير تقوم بالاحتفاظ بالسجلات المالية او لا فقد تم اعادة كتابة فرضيات الدراسة وفق الآتي:

$H0: \mu \geq 4$

$H1: \mu < 4$

الرقم 4 يقصد به مجتمع الفرضية لعينة الدراسة. ولغرض معرفة ما إذا كان الوسط الحسابي في عينة الدراسة معنوي واكبر أو يساوي الوسط الافتراضي. سيتم رفض الفرضية الصفرية في حالة ما إذا كان الوسط الحسابي اصغر من 4. على هذا الاساس تلاحظ ان الجانب الأقل او إختبار الجانب الآيسر ملائم لمنطقة الرفض حيث انه اقل من 4 لتوزيع متوسط العينة . وإن قيمة اختبار Z هي 4 بمستو ثقة 95% وكما موضحة في الجدول رقم (7). واظهر الجدول غ، قيمة Z المحسوبة هي -2.5، مقارنة بقيمة Z الحرجة بمستوى معنوية 0.05% هي – 1.65 لذا يمكن الاستنتاج غن اصحاب المشاريع الصغيرة لايحتفظون بسجلات سليمة

ولغرض اختبار ما إذا كانت المشاريع الصغيرة تواجه اي مشاكل أو تحديات لدى الاحتفاظ بسجلات سليمة، فقد تم أداة كتابة الفرضية وكما يلي:

$H0: \mu \leq 3$

$H1: \mu > 3$

حيث ان 3 تمثل متوسط مجتمع الفرضية على اساس بيانات العينة، لغرض حساب ما إذا كان الوسط الحسابي في العينة معنوي واصغر من الوسط الحسابي في الفرضية ، فقد استخدم الجانب الأيمن في إختبار Z .

وقد أظهر الجدول (7) بان قيمة Z المحسوبة تبلغ 3.33 أكبر من القيمة الحرجة لـ Z البلغة 1.65 عليه سيتم رفض الفرضية

الصفرية أي أن المشاريع الصغيرة لاتنقصها الخبرة لدى الاحتفاظ بسجلات المحاسبة.

جدول 7

(الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، حجم العينة، حساب Z، مستوى المعنوية، القيمة الحرجة Z، القرار)

	اجمالي الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم العينة	حساب Z	مستوى الثقة	القيمة الحرجة Z	القرار
تتبع الوحدات الصغيرة تطبيقات محاسبية ملائمة	3.73	0.75	51	2.5-	0.05	1.65-	رفض
لا توجد مشاكل تواجه المشاريع الصغير لدى الاحتفاظ بالسجلات	3.37	0.80	51	3.33	0.05	1.65	رفض
لا توجد تحديات تواجه المشاريع الصغير لدى الاحتفاظ بسجلات ملائمة	3.57	0.70	51	6.25	0.05	1.65	رفض

ولغرض اختبار ما إذا كانت تواجه المشاريع الصغير العاملة في محافظة البصرة اي مشاكل / تحديات لدى الاحتفاظ سجلات كاملة وملائمة وقد تم إعادة كتابة الفرضية وكما يلي:

H0: μ≤3

H1:μ> 3

حيث ان 3 تمثل متوسط مجتمع الفرضية على اساس بيانات العينة، وقد اظهرت النتائج احتساب قيمة Z المحسوبة بمستوى معنوية 0.05% هي 6.25مقارنة بقيمة Z الحرجة البالغة 1.65 فانه سيتم رفض الفرضية الصفرية لذا يمكن الاستنتاج إن ملاك المشاريع الصغيرة لا يواجهون مشاكل / تحديات لدى احتفاظهم بسجلات سليمة.

(الاستنتاجات)

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من فهم ما إذا كانت السجلات المالية التي يتم الاحتفاظ بها من قبل المشاريع الصغيرة تتلائم مع طبيعة هذه المشاريع، وفي حالة عدم ملائمتها فهل ان هذه المشاريع تواجه

صعوبات. وحاولت ايضا الكشف عن التحديات التي تواجه هذه المشاريع عند الاحتفاظ بسجلات ملائمة سليمة، وقد أخذت بنظر الاعتبار عينة من المشاريع الصغيرة في محافظة مسقط، عليه فإنها يمكن ان تكون وسيلة هامة لتفير ممارسات عملية لمشاريع صغيرة في مناطق اخرى. وقد أظهرت النتائج إن المشاريع الصغيرة لاتحتفظ بسجلات محاسبية، كما أن الاحتفاظ بسمات السجلات في المشاريع الصغيرة غير كافية وغير محدثة وفي بعض المشاريع هناك غياب كامل لبعض السجلات، وتحتفظ المشاريع بسجلات منظمة على الأساس النقدي، كما في سجل إستلام ودفع النقدية، والتي توفر بيانات مالية محدودة. و القت النتائج ايضا على التبصر في الظروف التي تعيق علية الاحتفاظ بسجلات محاسبية سليمة وملائمة في المشاريع الصغيرة في محافظة مسقط، حيث جاءت النتائج متناسقة مع المشاكل التي تواجه هذه المشاريع سواء من خلال اعداد سجلات محاسبية سليمة، أو الاحتفاظ بسجلات محاسبية ملاءمة، وهذه النتائج متطابقة مع ما جاءت به الدراسات السابقة التي تم التوصل لها، حيث يعتقد مالكو هذا المشاريع إن الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية هو شر لابد منه دون فائدة ملموسة، وإن هذه السجلات تطلب من قبل المشرعين لآغراض ضريبة الدخل، وعليه يرى اصحاب هذه المشاريع إن الاحتفاظ بسجلات محاسبية سليمة هو مضيعة للوقت، وهو ما يفسر ميل اصحاب هذه المشاريع الاستخدام نظام القيد المفرد، كما بينت الدراسات أن ما مطبق في المشاريع الكبيرة قد لا يكون ملاءم للمشاريع الصغيرة، حيث أن المشاريع الصغير لا تتطلب نفس الدرجة من المهارة والكفاءة المطلوبة في المشاريع الكبيرة طالما يتم مراقبة العمليات من قبل أفراد العائلة، وفي سلطنة عمان فان متخذي القرارات قد لا يكونوا عارفين بكافة العوامل الي تعبق تطوير هذه المشاريع نحو المساهمة في النمو الاقتصادي، وهناك ميل لتحليل الفشل على العوامل الخارجية دون اعطاء اي اهتمام للعوامل الداخلية وخاصة مهارات المالكين / الادارة في معالجة الممارسات المحاسبية في مشاريعهم، لذا فإن نتائج هذه الدراسة هي محاولة للتعرف على المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة لدى الاحتفاظ بسجلات محاسبية سلمية والتي تستلزم اهتمام مباشر من قبل متخذ القرار.

(التوصيات)

في ضوء ما تقدم يمكن أن نستنتج أهمية المشروعات الصغيرة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، ومن الواضح أنها تعاني من مشكلات وصعوبات في أسلوب إدارتها وتنظيمها، وكذلك في الممارسات الإدارية التي تطبقها في كافة المجالات ومنها مجال التطبيقات المحاسبية، كما تتضح درجة تأثر المشروعات الصغيرة بالأداء العام للاقتصاد. ويمكن في هذا المجال تقديم بعض المقترحات التي نرى أنها تساعد في حل المشكلات التي تعترض سبل المشروعات الصغيرة ومنها :

1- ضرورة الاهتمام بالعمالة وتنمية وتطوير الكفاءات الإدارية والفنية في المشروعات الصغيرة .
2- استخدام المعلومات والبيانات المالية لاتخاذ القرارات الإدارية والاهتمام بإنشاء نظام للمعلومات المالية والإدارية .
3- زيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات والقروض والتسهيلات والاستشارات اللازمة.
4- وضع قواعد مصرفية جديدة للتعامل مع المشروعات الصغيرة تأخذ بنظر الاعتبار اعادة النظر في مستويات اسعار الفائدة المصرفية والمفروضة على القروض والتسهيلات مع منح الافضلية للمشاريع الصغيرة مع منح دعم جزئي للقروض من خلال تحمل الدولة بعض التكاليف القروض المخصصة لهذه المشاريع
5- الاستفادة من تجربة التمويل التأجيري من المصارف التجارية وكذلك المصارف الاسلامية

ختاماً يمكن القول أن على المشروعات الصغيرة أن تعي حقيقة أنها تواجه سلسلة مترابطة من التحديات الناجمة عن تغير الأوضاع في السوق المحلية ومن بينها تزايد تحرير التجارة، وبيئة الأعمال التجارية الآخذة في التوسع جغرافياً، واشتداد حدة المنافسة في الداخل والخارج، ولهذا فإنها مطالبة بوضع استراتيجية تطوير أداءها وضمان بقاءها واستمرارها .

(المصادر)

أولآ: العربية:

1- قانون ضريبة الدخل المعدل رقم 113 لسنة 1982.
2- نظام مسك الدفاتر التجارية المعدل رقم 2 لسنة 1985.

3- البلتاجي، محمد سبتمبر 2009 تجربة البنك الوطني للتنمية- مصرف ابو ظبي الاسلامي – مصر – مؤتمر العمل المصرفي والمالي الاسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بالتعاون مع البنك الدولي – المحور السابع – تمويل الاسر والمؤسسات الصغير من قبل المصارف الاسلامية للفترة 14-15 سبتمبر 2009 . Available www.bitagi.com
4- المحارفي، عبد الرحمن بن أحمدي، تطبيق نظام المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة / دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية المجلة العربية للمحاسبة، المجلد السابع عشر، يونيو 2014 ص ص 9- 35
5- صليبي، سعاد المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق: شملت الحدود الزمانية للدراسة الفترة 2000 - 2010
6- ربيعة سلمان 1998 الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سوريا
7- القدومي: تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن – المعوقات والتحديات (لم يذكر سنة الدراسة)
8- عزام، سليمان بعنوان المشكلات التمويلية في المشروعات الصغيرة في سوريا
9- عبد الرضا: نبيل جعفر (www.ahewar.org2012)

ثانياً: الاجنبية:

1- Abbot G J (1978), "National Saving and Financing Development in Asian Development Countries", Asian Development Review, Vol. 2, pp. 1-22.
2- Chhabra Kawalpreet Singh and Pattanayak J K "Financial Accounting Practices among Small Enterprises: Issues and Challenges" The IUP journal of Accounting Research & Audit Practices, Volk xiii, No. 3. 2014 pp. 37- 55
3- Morris H (2007), Why Businesses Keep Accounting Record?, 2nd Edition, pp. 1- 4, Houghton Mifflin Company
4- Story D (1994), Understanding the Small Business Sector, Thomas Learning, Rutledge, London
5- Malhotra N K and Dash S (2011), Marketing Research: An Applied Orientation, 6th Edition, Pearson, India.